التكييف القانوني لتقنيات الذكاء الإصطناعي

Legal adaptation of artificial intelligence technologies

خضير عباس مشعان العيساوي

Khudhair Abaas Mashaan AL esawe

khudhair.mashaan@aliraqia.edu.iq

كلية العلوم الاسلامية الجامعة العراقية

التخصص العام : قانون خاص

التخصص الدقيق : قانون مدني

ملخص البحث

تشهد البشرية في هذا العصر تطورا تكنولوجيا هائلا وحياة رقمية غير مسبوقة، حيث يقدم لنا هذا التطور مستجدات يومية لا حصر لها. ومن أبرز ثمار هذا التطور تقنيات الذكاء الاصطناعي التي اضحت ضرورة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، بل فرضت نفسها على البشرية، بشكل يتطلب التكيف معها لمواكبة التقدم المستمر والاستفادة منه، وإلا فإننا سنظل في مؤخرة العالم المتقدم. لا يمكن لاحد ان ينكر تأثير الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة المختلفة، بما في ذلك الثقافة، والمجتمع، والاقتصاد، والجيش، والعلوم. فهو يقوم بمهام يعجز العقل البشري عن إنجازها، بدءًا من تيسير التواصل بين الناس على ارجاء المعمورة، مروراً بدوره الفعال في تنفيذ الأعمال الرقمية والحسابية، وصولاً إلى تأثيره الكبير في كافة جوانب الصناعة. إن الدور الفعّال لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الجوانب المختلفة للحياة أدى إلى ظهور علاقات جديدة بين هذه التقنيات والأشخاص، مما أثار العديد من التساؤلات حول آثار هذه العلاقات، وخاصة ما يتعلق بالحقوق والالتزامات، والمسؤوليات والتعويضات، ومن يتحملها سواء كانت تتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي أو بفعلها. وهل يمكن أن تتحمل هذه التقنيات تبعات هذه الآثار؟ وهل يمكن الاعتراف لها بالشخصية القانونية لتترتب عليها حقوق والتزامات؟ وهل تسعفنا النصوص والقواعد القانونية الحالية في هذا السياق؟ من هنا، تنبع فكرة هذا البحث لدراسة طبيعة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحديد مدى إمكانية منحها الشخصية القانونية، واستكشاف نطاق هذه الشخصية لتحديد مصير الآثار الناتجة عن علاقاتها القانونية مع الآخرين.

Abstract:

Summary of the research that man has witnessed in this advanced civilization and non-digital life, as this development provides us with countless daily developments. One of the most prominent results of this development is the artificial intelligence technologies that are unnecessary and indispensable, but rather imposed themselves on man, in an integrated manner with it to keep pace with its continuous progress, otherwise we will remain in the advanced world. No one can deny the impact of artificial intelligence in various areas of life, including culture, society, economy, military, and science. It performs tasks that human organs are unable to accomplish, and represents facilitating communication between people around the world, passing through an effective role in implementing digital and computational work, reaching it greatly in all aspects of industry. The effective role of artificial intelligence technologies in responding to different lives is happy with new relationships between these interests and people, which raised many questions about covering these relationships, especially with regard to rights, obligations, responsibilities and compensation, and who asks whether they are related to artificial intelligence technologies or deal with them. Can these effects bear these effects? And can it be recognized as a legal personality to entail its rights and obligations? Are the current legal texts and rules sufficient for us in this context? Hence, the idea of this research stems from the types of artificial intelligence technologies, the extent to which they can give personality to the law, and explore the scope of this personality and its impact on its legal relations with others.

مقدمة

ان مصطلح الذكاء الاصطناعي اصبح حديث الساعة في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة. فلم يعد ضربا من الخيال كما كان يقول البعض، بل صار واقعاً ملموساً وحقيقة معترفاً بها من الجميع . بل أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في العديد من المجالات الاجتماعية والإنسانية والقانونية والعلمية والطبية وغيرها. هذا الأمر يفرض على جميع المجتمعات ضرورة دراسته والتفاعل معه، والتعلم المستمر لمواكبة تطوراته.

لم تعد هذه التقنية مجرد وسيلة يستخدمها الإنسان أو يستفيد منها في بعض جوانبه، بل أصبحت أمرًا ملحا يجب عليه مواكبته ومتابعة تطوراتها. حيث حلت محله في العديد من الوظائف التي كان يقوم بها، بل وأصبحت المهام بفضل هذه التقنيات معقدة جدًا بحيث لم يعد بمقدوره تنفيذها ولا يمكن لذي لب إنكار ما يقوم به الذكاء الاصطناعي من مهام معقدة، وعمليات حسابية ضخمة، وتوقعات مستقبلية للعديد من الأمور، والتي يعجز الذكاء البشري عن القيام بها في مختلف المجالات ، بل أعتاد الناس على التعامل مع الذكاء الاصطناعي دون الحاجة لتدخل الانسان.

ان القدرة الفائقة لتقنيات الذكاء الاصطناعي على التعلم والتطور واكتساب الخبرات جعلها تتميز عن غيرها من البرامج التكنولوجية الأخرى، فهي تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على الظروف المحيطة بها دون الحاجة لتدخل بشري مباشر، بالإضافة إلى قدرتها على التعامل والتكيف مع المواقف المختلفة، واستخلاص الحلول الملائمة بسرعة ومرونة فائقتين.

لقد أدى التدخل الفعال والقوي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة المختلفة إلى نشوء العديد من العلاقات بينها وبين الأفراد وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول آثار هذه العلاقات، خاصة ما يتعلق بالحقوق والالتزامات الناتجة عنها، والمسؤوليات والتعويضات المحتملة، ومن يتحملها سواء كانت مرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي أو لها، هل يمكن أن تتحمل هذه التقنيات هذه الآثار؟ وهل يمكن الاعتراف لها بالشخصية القانونية لكي تترتب عليها هذه الآثار أو لها؟ وهل تساعدنا النصوص والقواعد القانونية الحالية في ذلك؟ هذه الأسئلة أثارت العديد من المشكلات والتساؤلات القانونية بشأن ما يقوم به الذكاء الاصطناعي من مهام، وما يتم من خلاله من تعاملات، مما يُظهر عدم كفاية القوانين والتشريعات الحالية لمواكبة هذه

التطورات التكنولوجية. وعجزها عن إيجاد الحلول القانونية لما تثيره هذه التطورات من مشكلات قانونية ، ولعل من أبرز المشكلات القانونية التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي هي تكييفه القانوني، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الاعتراف له بالشخصية القانونية، وذلك لتحديد مدى إمكانية مساءلته عن الآثار المترتبة على أعماله ،إن موضوع منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي قد حظي باهتمام كبير من قبل فقهاء القانون وغيرهم من المهتمين في هذا المجال، و يعود ذلك إلى الأهمية البالغة والآثار المتعددة التي تترتب عليه، خصوصا فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المتوقع نشوئها نتيجة للأنشطة التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي .

من هنا تبلورت فكرة هذا البحث لاستكشاف طبيعة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف بيان مدى امكانية الاعتراف لها بالشخصية القانونية ورسم حدودها ونطاقها، بغية الوصول لتحديد مصير الآثار القانونية الناتجة عن العلاقات التي تنشئها مع الآخرين. وسيكون ذلك بيان اهمية الذكاء الاصطناعي في المطلب الاول ، بينما سيتناول المبحث الثاني الاتجاه المعارض لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، اما المطلب الثالث فسيكون الموقف الداعم لإعطاء الذكاء الاصطناعي صفة الشخصية القانونية، وفي مطلب رابع نبين فيه تفرد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول : ماهية الذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

تعددت التعريفات التي قدمها الخبراء للذكاء الاصطناعي، ويعود ذلك إلى طبيعة هذا المصطلح المركب. فالذكاء الاصطناعي يتكون من كلمتين تحملان معاني مختلفة: الذكاء الذي يشير إلى القدرة العقلية، والاصطناعي الذي يدل على ما هو من صنع الإنسان. ولذلك، فإن فهم كل كلمة على حدة يساعدنا على الوصول إلى تعريف شامل للذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين الذكاء وكلمة اصطناعي ولكل منهما معنى فالذكاء حسب قاموس Webster هو القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة، بمعنى آخر أن مفاتيح الذكاء هي الإدراك والفهم والتعلم، أما كلمة اصطناعي أو الصناعي ترتبط بالفعل يصنع أو يصطنع، وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الانسان.[١]

جاء تعريف «الويبو» Wipo أن الذكاء الاصطناعي هو يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تمكين الآلات من أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا. يشمل هذا المجال تقنيات متطورة مثل التعلم الآلي والتعلم العميق، والتي تسمح للأنظمة بتعلم الأنماط واتخاذ القرارات بشكل مستقل. بينما يركز الذكاء الاصطناعي الضيق على حل مشاكل محددة، فإن الباحثون يسعون إلى تطوير أنظمة أكثر شمولية قادرة على التعلم والتكيف في بيئات معقدة ومتغيرة، مما يقربنا من تحقيق الذكاء الاصطناعي العام[٢].

في حين يعرفه البعض على انه فرع من فروع علم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم والاستدلال واتخاذ القرارات، يهدف هذا المجال إلى بناء آلات تستطيع أداء مهام تتطلب عادةً تفكيرًا وإدراكًا بشريًا. وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يحاكي الأداء البشري، إلا أنه يعتمد في الأساس على خوارزميات محددة تعمل على بيانات محددة، وبالتالي فهو نظام مصمم هندسيًا وليس نسخة طبق الأصل من العقل البشري[٣].

---

(١) نقلا عن :سحر عبد الستار امام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، مصر، ص٢٠٠

(٢) نقلا عن :سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، بدون طبعه، بدون نشر، ص١٣

(٣) أسماء بليليطة، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في

اما على المستوى القانوني يواجه الفقهاء تحديًا كبيرًا في تحديد تعريف قانوني دقيق للذكاء الاصطناعي. وذلك لأن التعريفات التقنية للذكاء الاصطناعي مستمرة في التطور، مما يجعل من الصعب على الفقهاء وضع تعريف ثابت ومستقر، فعرفه بعضهم بأنه : « تكنولوجيا متطورة تهدف إلى محاكاة السلوك البشري المتسم بالذكاء ؛ وذلك لإنتاج برمجيات أو آلات ذكية لها القدرة على التفكير واتخاذ القرار بصورة مستقلة عن الإنسان"[١]

نخلص مما تقدم بانه يحيط بالذكاء الاصطناعي جدل مستمر حول تعريفه، فبينما يركز بعض الخبراء على قدرته على التفكير المستقل، يرى آخرون أن التركيز يجب أن يكون على قدرته على أداء مهام محددة بكفاءة، هذا الجدل يعكس وكما اسلفنا، التحديات التي تواجه محاولة وضع تعريف جامع مانع لهذا المفهوم المعقد لذلك يرى الباحث بان انسب تعريف للذكاء الاصطناعي هو الذي يعرفه بانه «مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة ، وتعليم الآلة بطريقة تستطيع معها أن تتصرف وتفكر بأسلوب تلقائي مماثل لتفكير البشر، هذه النظم تستطيع أن تتعلم اللغات الطبيعية ، وإنجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل ، أو استخدام صور وأشكال إدراكية لترشيد السلوك المادي، كما تستطيع في نفس الوقت خزن الخبرات والمعارف الإنسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات"[٢].

فمن مميزات هذا التعريف انه يمثل خطوة مهمة في مجال القانون، حيث يسلط الضوء على القدرة المتزايدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ قرارات مستقلة. هذا التركيز على «التصرف التلقائي» يقرب الذكاء الاصطناعي من مفهوم الشخص القانوني، الذي يتمتع ببعض الحقوق والواجبات. وبالتالي، فإن هذا التعريف يفتح الباب أمام نقاش قانوني حول المسؤولية القانونية لهذه الأنظمة في حال ارتكابها أخطاء أو أضرار.

بناء على ما تقدم، فان الذكاء الاصطناعي يعتبر من أهم التقنيات التي تشهد تطوراً متسارعاً، حيث يجد تطبيقات واسعة في مجالات متنوعة مثل التعليم، والقانون ،،والجيش والطب. إن قدرة هذه التقنية على تحليل البيانات واتخاذ القرارات بشكل ذكي تجعلها أداة قوية لتحسين الأداء

التعليم والتدريب، جامعة الجزائر،العدد الاول، يناير٢٠٢٢، ص١٩

(١) الكرار حبيب جهلول و حسام عبيس عوده ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت ، مجلة كلية الإمام الكاظم ، العدد ٦ ، ٢٠١٩ ، ص ٧٤١

(٢) سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٢٩٩ ، دبي ، الأمارات ، ٢٠١٧ ، ص٥

في مختلف القطاعات، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التقدم والتطور، وهذا ما سنتناوله في الفرع التالي

الفرع الثاني : اهمية الذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي جزءا من علوم الحاسوب حيث يهتم بأنظمة معينة لبرمجيات الحاسوب وتتسم هذه البرمجيات بقدرتها على محاكاة العقل البشري في الكثير من الخصائص كالتعلم ، واللغة، والتفكير، والقدرة على التحليل والاختيار واتخاذ القرارات وايجاد الحلول لعديد من المشاكل. والذكاء الاصطناعي هو من مخرجات الذكاء البشري، حيث اوجده الانسان بقدرته على ابتكار وتصنيع البرمجيات التي تعمل على اجهزة الحواسيب، وتكون ذات قدرات فائقة تزيد بكثير عن قدرات الانسان وتنجز ما يصعب على الانسان انجازه وفي كثير من المجالات.

والذكاء الاصطناعي يختلف عن الذكاء البشري في نواح متعددة منها :

١. يعتبر الذكاء الاصطناعي من انتاج الذكاء البشري، لذلك فهو لا يتسم بالإطلاق بل يكون مقصورا على المهمة التي من اجلها صمم وفي الحدود التي رسمها وبينها الانسان(١).

٢. يعتبر الذكاء الاصطناعي محاكاة للذكاء البشري، وهو ورديف له في اهدافه ومبتغاه، حيث يقوم على عمليات حسابية تحاكي الذكاء البشري دون مطابقته، وذلك لاعتماده على الالة وقدرتها على ما يتم برمجتها عليه في محاكاة الذكاء البشري(٢).

٣. يتفوق الذكاء الاصطناعي على البشري في مواطن ويتخلف عنه في مواطن، فنجده متفوقا

---

(١) حمدي احمد سعد احمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان : « التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي » (المنعقد في الفترة من ١١ إلى١٢ أغسطس ٢٠٢١م، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، ص٢٣٧ وما بعدها

(٢) محمد عرفان الخطيب ، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية ة مقارنة في التشريعين المدني التونسي و القطري في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧ ميلادي والسياسة الصناعية الاوربية للذكاء الاصطناعي الانسالات لعام ٢٠١٩م . بحث منشور بمجلة :

BAU Journal – journal of Legal Studies – Volume 2020, arcle 4, P.

والمنشورة على الموقع الالكتروني التالي :

hp://digitalcommons.bou.edu.lb/lsjournalvol2020/iss2020/4

ص ٤ . حمدي احمد حسون، المصدر السابق، ص٢٣٨ .

على الذكاء البشري في مجال العلوم التطبيقية كالرياضات والهندسة التطبيقية، وذلك لقدرته الفائقة على القيام بالعديد من العمليات الحسابية والاعمال التكنولوجية التي يكون مرهقا على الذكاء البشري اتمامها في وقت قياسي. اما الامور التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي مجاراة الذكاء البشري فيها هي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، فهذا النوع من العلوم يتسم بالغموض والتناقض في الافكار، حيث القا هذا الامر بظلاله على الذكاء الاصطناعي فلا نجده يقدم لنا الحلول المرضية كما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية(١).

بناء على ما تقدم فانه يحق لنا القول « باننا امام حقيقة واقعية فرضها علينا التقدم العلمي والتقني» ، وهذه الحقيقة قد فرضت نفسها في العديد من المجالات الحياتية اليومية والذي ثبت استخدمها فيها تقدما كبيرا وملحوظا، واصبح البلد الذي لا يستخدم ادواتها يعتبر من البلدان المتأخرة تقنيا.

وللذكاء الاصطناعي اهمية كبيرة وفي كثير من المجالات الحياتية سواء في مجال التعليم او المجال القانوني او العسكري او الطبي.. الخ وسنحاول ان نلخص اهميته في كل من المجالات المشار اليها وكالاتي:

اولا :استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم

لعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما وكبيرا في مجال التعليم، اذ ساهم وبشكل ملحوظ في تطوير هذا المجال وذلك من خلال تخفيف العبء عن كاهل المعلمين، حيث استأثر بجل الاعمال الادارية التي كانت تثقل كاهل المعلم، مثل جمع وتحليل بيانات الطلاب، والتصنيف والتسجيل، وغيرها من المهام، ونجد انه تفرغ للأمور العلمية البحتة من تعليم وتدريب ومواكبة البحث العلمي(٢). وكذلك من خلال تطوير المهارات التقنية والعلمية لدى الطلبة والمعلمين ولعل اكبر دليل على ذلك ما شهده العالم من تحول في مسار التعليم اثر جائحة كورونا، فكان لتلك التقنيات الفضل الكبير في دعم مسيرة التعليم اثناء الفترة المظلمة للجائحة(٣).

---

(١) عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠١٠، ص٣٩ .

(٢) حمدي احمد سعد احمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، ص٢٤١ وما بعدها.

(٣) ليلى مقاتل ،هنية حسني ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطويرالعملية التعليمية ، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع المجلد١٠/:العدد: ٤٠/السنة٢٠٢١/: من ص ٩٤١ إلى ص ٩٢١.

ثانيا : استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل كبير في التقدم في مجال الطب والرعاية الصحية، مما دفع العديد من شركات الاستثمار الكبرى إلى المنافسة في استثمار هذه التقنية لخدمة المرضى وتحسين الرعاية الصحية(١) . و لم يقتصر استخدام هذه تقنية على مجرد إدخال البيانات ومعالجتها، بل امتد إلى تحليلها والوصول إلى نتائج دقيقة تساهم بشكل كبير في التشخيص بفترة زمنية قصيرة ،بالإضافة إلى ذلك تم توسيع استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي إلى مجال الأدوية، ولم يكتف استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي بمجرد إدخال البيانات ومعالجتها، بل تعدى ذلك إلى التحليل العميق لتلك البيانات والوصول إلى استنتاجات دقيقة، مما يساهم في تشخيص الحالات الطبية في فترة زمنية قصيرة للغاية، حتى قبل حدوثها أو تفاقمها، و تمتد هذه التقنية لتحليل صور الأشعة وبياناتها، والتنبؤ بمخاطر الأمراض أو انتشارها، مما يلعب دوراً حيوياً في تقليل مخاطر الأمراض مثل الأمراض المعدية والسرطانات، على سبيل المثال(٢).

ثالثا : استخدام الذكاء الاصطناعي المجال القانوني

لم يكن دور الذكاء الاصطناعي مقتصرا على المجالات الطبية والإنسانية فقط، بل توسع أيضًا ليشمل المجال القانوني. فقد أصبح له تأثير ملحوظا في تسهيل العمل للمشتغلين بهذا المجال، حيث مكنتهم هذه التقنية من التغلب على كثير من العقبات، ومن أبرزها ما يلي:

---

(١) مقال بعنوان: ما هي استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية؟ منشور على الموقع الالكتروني التالي:
hps://www.thearabhospital.com/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-

(٢) للمزيد حول الموضوع انظر مقال بعنوان : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي منشور على الموقع الالكتروني التالي:
hps://marifeh.com/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA- %D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-

ومقال اخر بعنوان : أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية موضح أهم استخداماتها منشور على الموقع الالكتروني التالي :
hps://04academy.com/blogs/news/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-

١. دور الذكاء الاصطناعي في مجال العقود:

الاصل انه لا يمكن الاستغناء عن الدور البشري في إبرام العقود، خصوصاً في فحص العقود وتحليل نتائجها وشرح أهم أحكامها ؛ومع ذلك، يمكن الاستفادة من ادوات الذكاء الاصطناعي في فحص المستندات ومراجعة صياغة العقود، وهذا يسهم في توفير الجهد و الوقت لمحرري العقود، كما و تتوفر تطبيقات وبرامج إلكترونية تساعد في مراجعة العقود وتحديد مدى مطابقتها للمعايير المحددة مسبقاً.

وهذه التقنيات قد سهلت عمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تتعامل مع عدد كبير من العقود ذات القيمة الاقتصادية العالية في مجالات متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، قدرتها على تحليل العقود التي تبرمها الشركات، وجدولة الأوقات المناسبة لإبرامها، واستخلاص البنود الأكثر فائدة، فضلاً عن التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من خلال دراسة العرض والطلب في التعاملات،وهذه العمليات تجني ثمارها الشركات من خلال تعزز قدرتها التنافسية.[١]

٢. دور الذكاء الاصطناعي في مجال البحث القانوني:

يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال البحث القانوني من خلال توفير قاعدة بيانات شاملة تتضمن القضايا والمشكلات القانونية المتشابهة، سواء عبر قواعد بيانات إلكترونية موجودة على أقراص مدمجة أو على الإنترنت. هذا يسهل بشكل كبير عمل المحامين والباحثين والقضاة وغيرهم من المتخصصين في هذا المجال يشير البحث القانوني هنا إلى العملية التي تهدف إلى تجميع القوانين والآراء المختلفة المتعلقة بقضية أو واقعة معينة. ومن المؤكد أن استخدام تقنيات البحث القانونية يساهم في توفير الوقت والجهد، مقارنة بالبحث اليدوي أو الورقي، الذي لا يقدم عادةً هذا الكم الكبير من المعلومات المتاحة عبر الذكاء الاصطناعي[٢].

---

(١) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٤٥.

(٢) ١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر مقال بعنوان: مجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون منشور على الموقع الالكتروني التالي:

hps://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%AA%D8%B

٣. دور الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

إلى جانب الأدوار الكبيرة التي يلعبها الذكاء الاصطناعي في المجالات السابقة، لايمكن اغفال دوره المؤثر والفعال في المجال العسكري. على سبيل المثال، يسهم الذكاء الاصطناعي تامين البحار والمحيطات وذلك بمحاربته لاعمال القرصنة وجرائم التهريب ، من خلال رصد السفن المشبوهة، وتصويرها، وتحليل محتوياتها، والتأكد من اتباعها للمسارات المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطوير مفهوم «الجيش بلا بشر»، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي على تنفيذ القرارت العسكرية مع الأطراف المشتبه بها على الفور، وخير مثال على ذلك هو الطائرات ذاتية الحركة والتي تعمل بدون طيار. كما و يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا بارزًا في امن المنافذ والحدود وتامينها، من خلال حماية الحدود من اي اختراق او تسلل واتخاذ القرارات الآلية في حالة حدوث أي منهما. تاسياً على ذلك، أصبح للذكاء الاصطناعي دور رئيسي في قطاع الدفاع والتخطيط العسكري، وفي صناعات الدفاع والحروب وغيرها[١].

المطلب الثاني : الاتجاه التقليدي (يعارض منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي)

يعارض جانب من الفقه القانوني الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وذلك على الرغم من أهميته الكبيرة في الواقع العملي. يستندون في ذلك للاعتبارات التالية

اولا: من حيث السند القانوني:

يرى انصار هذا الاتجاه بان القانون لم يعرف الا نوعين من الشخصية القانونية هما الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والشخصية الاعتبارية او المعنوية. فالنوع الاول لا يمكن منحه الا بشروط معينة، مثل الولادة الحية؛ حيث نصت المادة (١/٣٤) من القانون المدني العراقي على» تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته». اما النوع الثاني فهو الاخر يتطلب اعترافًا

---

(١) للمزيد حول ذلك انظر مقال: كيف يصبح الذكاء الاصطناعي أخلاقيا في العمليات العسكرية؟ منشور على الموقع الإلكتروني التالي :

hps://www.independentarabia.com/node/302881/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A 9/%D8%A A%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%83%D9%8A%D9%81. حمدي احمد سعد احمد، .مصدر سابق، ص247

سواء كان عامًا أم خاصًا، وبموجب هذه الاعتراف تبدا الشخصية القانونية.(١)

وملخص هذه القول : انه لا يمكن ادراج تقنيات الذكاء الاصطناعي تحت النوع الاول (الشخص الطبعي) وذلك لاقتصارها على الانسان فقط ، كما لا يمكن ادراجها تحت الشخصية المعنوية للاختلاف الواضح والشاسع بينهما.

من الواضح أن القواعد القانونية الحالية والتقليدية لا توفر إطارًا مناسبًا لفهم وتنظيم الأشخاص الالكترونيين او الافتراضيين، وخاصة الذكاء الاصطناعي، نظرًا لكونهم كيانات جديدة لم يعرفها المشرع او الفقه القانوني حتى الآن(٢).

ثانيا: من حيث الادراك والارادة:

ان القول بمنح الشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي يتطلب وجود إرادة من جانبه، وهذا الأمر لا يمكن التسليم به في حالة التقنيات الحالية للذكاء الاصطناعي ،يعود ذلك لعدم تطورها بما يكفي لتحقيق مستوى من البرمجة الذاتية التي تمكنها من العمل بدون تدخل بشري، علاوة على ذلك، لم تصل تلك التقنيات إلى مرحلة التطور التي تمكنها من تحمل المسؤولية الكاملة عن أعمالها.

وخلاصة القول ، يبدو لانصار هذه الاتجاه أن الشروط الضرورية لمنح الشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي غير متوفرة في الوقت الراهن؛ نظرًا لعدم توافر إرادة ذاتية وعدم تصور

---

(١) مادة ٤٧ من القانون المدني العراقي تنص على :
الاشخاص المعنوية هي:
أ – الدولة.
ب – الادارات والمنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة بالشروط التي يحددها.
ج – الالوية والبلديات والقرى التي يمنحها القانون شخصية معنوية بالشروط التي يحددها.
د – الطوائف الدينية التي يمنحها القانون شخصية معنوية بالشروط التي يحددها.
هـ - الاوقاف.
و – الشركات التجارية والمدنية الا ما استثني منها بنص في القانون.
ز – الجمعيات المؤسسة وفقاً للاحكام المقررة في القانون.
ح – كل مجموعة من الاشخاص او الاموال يمنحها القانون شخصية معنوية.

(٢) نساخ فطيمة ، الشخصية القانونية للكائن الجديد . الشخص الافتراضي والروبوت ،بحث منشور مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس العدد الأول لسنة ٢٠٢٠ صـ٢١٨

تحمل المسؤولية الكاملة من جانب هذه التقنيات[١].

ثالثا: من حيث الحقوق القانونية المدنية

ان القول بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يتطلب أيضًا الاعتراف بحقوق عديدة مماثلة لتلك الممنوحة للأشخاص الطبيعية، كحق الأهلية وحق المواطنة وحق العمل وحق الزواج،والذمة المالية، وغيرها من الحقوق المدنية والقانونية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هذا النوع من الاعتراف يفترض توفر مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب تحديدها بدقة، بما في ذلك مدى قدرة هذه التقنيات على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات بما ينسجم مع القوانين والقيم الاجتماعية، وبعض هذه الحقوق من الصعب الاعتراف بها لأشخاص الذكاء الاصطناعي .

كما ان الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يواجه العديد من العقبات والمحددات القانونية، كصعوبة تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية للذكاء الاصطناعي بدون تحديد المسؤولية للمستخدم أو المصمم[٢].

ومن الواضح أن هذه المسألة تتطلب وضوحًا في القوانين والتشريعات لتحديد المسؤولية القانونية في حالات الأضرار أو الجرائم التي تنشأ عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. فضلاً عن ذلك، يجب أيضًا تحديد المعايير التي توسس عليها المسؤولية ،والتعويضات المالية التي تترتب على الأضرار التي تنجم عن تصرفات الذكاء الاصطناعي.

تأسيسا على ما سبق ، فان الذكاء الاصطناعي يواجه صعوبة في تحمل بعض الالتزامات التي قد يتعذر مطالبته بها بمستقلة عن مصممه أو مشغله، مثل الالتزام بتقديم شيء معين أو الامتناع عن فعل معين، و تعود هذه الصعوبات في الغالب إلى عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. وعليه يُفترض أن تشرع قوانين ترسم وتحدد المسؤولية والالتزامات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بشكل أكثر وضوحًا، بما يتيح للأطراف المتأثرة الطلب من المصمم أو المشغل التقيد بهذه الالتزامات والتحمل المناسب لها.

---

(١) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٤٩.

(٢) سهام دربال، إشكال ةٌ الاعتراف بالشخص ةٌ القانون ةٌ للروبوت الذك ،ً مجلة الاجتهاد القضائ ،ً جامعة محمد خ ضْر بسكرة، المجلد ٤١ . العدد ٦٢ ، مارس ٦٠٦٦، ص ٤٧٥ ٤٧٢

يعتقد بعض أنصار الاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أنه لا يوجد مبرر قانوني لهذا الإجراء، وحجتهم في ذلك حقوق الملكية الفكرية، حيث يرون أن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع الاستفادة من هذه الحقوق ، نظرًا لما تتطلبه من وعي كافٍ لاستحقاقها وحمايتها، وهو الذي لا يتوفر إلا في الإنسان. كما تجدر الاشارة إلى أن حقوق الملكية الفكرية تمنح لمن يمكنه الاستفادة منها، وهذا الأمر غير يتنافى و الذكاء الاصطناعي الذي يُعتبر آلة. ويستندون في تبرير حجتهم الى براءات الاختراع، حيث من المستقر أن قواعد تسجيل براءات الاختراع تتطلب أن يكون الاختراع أو الابتكار من إنجاز البشر، مما يغلق الباب بوجه الاعتراف للذكاء الاصطناعي بصفة المخترع أو الحصول على الحماية كمصنف إبداعي(١). وعند انصار هذه الاتجاه ان الروبوتات، باعتبارها من تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومهما بلغت استقلاليتها، فهي لا تمتلك القدرة على الوعي أو الخيال أو الادراك كما يمتلكه الإنسان، مما يجعلها غير قادرة على الإبداع بالمعنى الحقيقي(٢).

ويرى مؤيدي هذه الاتجاه أن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يعد مجرد وسيلة للتهرب من المسؤولية عن الأضرار التي يمكن أن تنشا عن استخدام هذه التقنيات، وابعاد المسؤولية بعن المصنعين والمطورين(٣). وفي ذات السياق ، يرى جانب من الشراح أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وان بدت بالاستقلالية الا انها نسبية، حيث قد يحتاج في بعض الحالات إلى تدخل البشري لتحديث قاعدة البيانات الضرورية لأداء المهام الموكلة اليه. ومن هنا يمكن التأكيد على أن الإنسان هو من ينسب اليه الابتكار والاختراع في مثل هذه الحالات، وهذا الذي يبرر عدم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بحقوق الملكية الفكرية أو منحه الشخصية القانونية(٤).

ومع كل ما تقدم ، يرى أنصار هذا الرأي أن عدم منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية لا يعني اغفال خصائصه الفريدة، بل يمكن منحه ما يُعرف بالأهلية الوظيفية أو التقنية، التي تمكنه

(١) أحمد مصطفي الدبوسي السيد ، مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة براءة الاختراع عن ابتكاراته ،هل يمكين ان يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا وفقا للأحكام القانون الاماراتي، بحث منشور مجلة معهد دبي، القضائي ، العدد ١٣ السنة التاسعة رمضان ١٤٤٢ ، ابريل ٢٠ص٦٩

(٢) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٥١

(٣) همام القوصي : إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت وتاثير نظرية النائب الإنساني علي جروب القانون في المستقبل ، دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية ، العدد ٢٥ مايو ٢٠١٨ ص ٧٧

(٤) نقلا عن حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٥١- ٢٥٢

من ممارسة الأعمال وإبرام الصفقات بشكل مستقل مع ضمان التأمين. ويُقترح حصر استخدامه ابتداء بالشركات المؤهلة فنيًا، والتي لديها القدرة المالية والتقنية على تحمل التبعات الناشئة عن استخدام هذه التقنيات(١).

وخلاصة القول ان انصار هذا الاتجاه يعتبرون التقنيات الحالية ليست ذكية ، ما يؤدي لاستحالة منحها

الشخصية القانونية ، فتقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتطور بدرجة الوصول إلى برمجة تطابق الانسان ، وعليه فالوضع الحالي للتشريعات عاجز عن تقبل فكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

الا ان هذا الراي مع كل ما قدمه من تبريرات لم يكن بمنأى عن النقد، فقد ظهر فريق اخر يؤيد الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وهذا ما سيكون موضوع المطلب التالي.

المطلب الثالث الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

امام الانتقادات الموجهة للاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، قام جانب من الفقه القانوني بتسليط الضوء على أهمية الذكاء الاصطناعي ودعى إلى ضرورة الاعتراف له بالشخصية القانونية التي تمكّنه من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. ويأتي ذلك للأسباب التالية:

اولا : من حيث مفهوم الشخصية القانونية

حيث يرون بان مفهوم الشخصية لا يقتصر على الانسان فقط، بل يمتد أيضًا ليشمل الأشخاص المعنويين، وهو ما يعكس الفكرة التي تقول بأن جميع البشر أشخاص، لكن ليس كل الأشخاص بشرًا، فمن الناحية القانونية، يتم منح الشخصية القانونية للأشخاص المعنويين الذين ليسوا بشرًا، مما يؤكد أن مفهوم الشخص ليس مقتصرًا على الإرادة والأدراك فقط، بل يمتد أيضًا ليشمل القيمة الاجتماعية(٢)، بناء على ذلك فلا مانع من الاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات

(١) د. عماد عبد الرحيم الدحيات ، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا ، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٨ ، العدد ٥ ، السنة ٢٠١٩ ،ص٢٠-٢١

(٢) د.نساخ فطيمة ،الشخصية القانونية للكائن الجديد ، الشخص الافتراضي والروبوت ، مرجع سابق صفحة١ ٢٢. علي فيلاحي ،نظرية الحق ، دار موفق للنشر ٢٠١١ صفحة ١٧٩

الذكاء الاصطناعي.

ثانيا من حيث التطور

من المعروف للجميع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، حيث لم يقتصر هذا التطور على المجال التكنولوجي وأداء بعض الأعمال الآلية وحسب، بل شهدنا تطورًا ملموسًا في ادراك هذه التقنيات ووعيها. ومن خلال هذا التطور، صار لهذه التقنيات القدرة على اتخاذ القرارات اللازمة في بعض المواقف دون تدخل البشر، واستقلالاً عن إرادة المصنع والمستخدم، ونتيجة لهذا التطور اصبحت هذه التقنيات كائنات تتمتع بوعي ذاتي وإرادة مستقلة. وبناءً على ذلك، نادى البعض بضرورة منحها الشخصية القانونية(١).

وفقا لهذا الاتجاه فان تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تعد مجرد آلات شيئية مثل الأشياء الأخرى، بل أصبحت آلات اكثر ذكاء و تتمتع بمهارات متعددة وقدرات فائقة على التفاعل مع الوسط الذي تنشط به، بالإضافة على إمكانيتها على اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة للمواقف المحيطة. وقدرة هذه التقنيات على التعلم جعلها تتميز عن الاشياء العادية وبالتالي، فانه لا يمكن تصنيفها كمجرد أشياء، ولا يمكن تصنيفها أيضًا ككائنات حية. انما بمنزلة وسط ى فهي تتجاوز حدود الآلات التقليدية، ولكنها لا تُقارن بالكيان الإنساني، ولا تقترب من مفهوم الادمية.

ازاء جميع هذه العوامل اصبح من الضروري منح هذه التقنيات الشخصية القانونية، ليس لحماية هذه التقنيات في ذاتها، بل لحماية المجتمع من الاستخدامات غير القانونية لها، خاصة مع وجودها الفعال وقدرتها الذهنية التي لا يمكن تجاهلها(٢).

ثالثا : من حيث الوجود المادي

ومن حجج انصار هذا الاتجاه انه إذا كان للشخص الطبيعي وجود مادي ملموس، فإن لهذه التقنيات الوجود المادي ملموس، ورغم أن هذا الوجود مختلف عن الوجود الإنساني، فهي ليست أشخاصًا اعتباريين أو افتراضيين، بل هي كائنات مادية وملموسة، على الرغم من أنها ليس لها

---

(١) نساخ فظيمه ، مرجع سابق صفحة ٢٢١. وفي ذات المعنى انظر: مسعود بو رغده ، العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر كلية الحقوق ٢٠١٧ صفحة ١٤٦.

(2) R:Gélin ét O:Guilhém Ies Rebots est . il l' avenir de l homme La Documentaon Fnancaise 2016 P.8 .

نقلا عن حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٥٦ .

لحم ودم مثل الإنسان، إلا أنها تظهر وتشعر بها. ان قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي على القيام بالعديد من المهام ، جعلها تتميز عن الأشياء التقليدية التي تكون محلاً للحق من حيث الامتلاك أو الاستهلاك أو التقرب و التي يصعب منحها الشخصية القانونية(١).

بناءً على ما تم ذكره حول تميز تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها الحيوي في العديد من المهام والجوانب الحياتية، يصبح من الضروري الاعتراف لها بالشخصية القانونية، بل واصبح لزاما على المشرع وضع آلية محددة تمكنها من الاقتراب من اكتساب الحقوق وتحمل التزامات، وكذلك تحديد الكيفية التي تمكنها بالاستفادة من هذه الحقوق والوفاء بالتزاماتها(٢).

رابعا من حيث التشريع والقضاء

يرى مؤيدي هذا الاتجاه ان تواجد تقنيات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية، وخاصةً في المجالات الطبية، أصبح أمراً لا يمكن تجاهله؛ لكن، ما يلاحظ هو وجود فجوات في التشريعات المعاصرة التي لا تغطي بالكامل جوانب هذه التقنيات، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية لسد هذه الفجوة التشريعية ، مع التاكيد على أن هذا القرار ليس ابتكاراً قانونياً، بل هو إقرار قانوني يهدف إلى تعزيز الحماية والتنظيم في مجالات التعامل مع هذه التقنيات الذكية(٣).

اما على مستوى القضاء ،فيجدون بان محكمة النقد الفرنسية أكدت أن الشخصية القانونية لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تتعلق بالوسائل المشروعة للدفا ع عن الحقوق ،وسبل الحصول عليها والاعتراف القانوني بها وحمايتها. وفي هذا السياق، اعتمد المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأوروبي مصطلح «الشخص المنقاد» بدلاً من «الشخصية القانونية» كمرحلة في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن الإنسانية في هذه المرحلة محكومة بالإرادة وتتبع توجيهاتها. وبناءً على ذلك، يمكن أن تحصل تقنيات الذكاء الاصطناعي على شخصية قانونية خاصة، كشخصية افتراضية ناقصة تشبه مرحلة انعدام التمييز لدى الإنسان، وهذه المرحلة تشير إلى أنه يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية الكاملة لهذه التقنيات عند استقلالها التام عن سيطرة

(١) محمد عرفان الخطيب ، مرجع سابق صفحة ٢١٣.

(٢) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٥٦.

(٣) محمد عرفان الخطيب مرجع سابق ، صفحة ١٤

وتحكم الارادة الانسانية [١].

وخلاصة هذا الراي انه لا يوجد مانع من منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وذلك لانها ليست حكرا على البشر وقد برروا ذلك، كما انه لها القدرة على التطور واتخاذ القرارات اللازمة والتمتع بنوع خاص من الاستقلالية ويجعلونها بمنزلة وسط ى فهي تتجاوز حدود الآلات التقليدية، ولكنها لا تُقارن بالكيان الإنساني، ولا تقترب من مفهوم الادمية، علاوة على ذلك فانهم يرون لها وجود ملموسا و ملحوظا، جعل بعض التشريعات يعترف لها بالشخصية القانونية ،من اجل توفير الحماية الكاملة للمجتم نتيجة للاستخدام غير المشروع لهذه التقنيات.

المطلب الرابع التميّز القانوني لشخصية الذكاء الاصطناعي

على الرغم من وجود مبررات قانونية وواقعية لكلا الاتجاهين المتعلقين بمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أو رفضها، إلا أن أهمية الذكاء الاصطناعي ودوره الكبير في مختلف المجالات يستدعي التأييد للاتجاه الذي يقترح منح الشخصية القانونية لهذا الذكاء، يأتي ذلك حفاظًا على حقوق الأفراد والمؤسسات التي يعتمدون على هذا الذكاء، وضمانًا لحقوق الأطراف المتعاملة معه.

ونظرًا لصعوبة تطبيق أحكام الشخصية القانونية المعتادة على الكيانات الطبيعية أو المعنوية على الذكاء الاصطناعي، يستلزم الامر البحث عن نماذج تنظيمية جديدة تناسب هذا الكيان الجديد المعروف باسم الشخص الإلكتروني[٢]. ولذلك، فإن الدعوة إلى منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الافتراضية تعد خطوة مهمة وضرورية في هذا السياق.

من وجهة نظر الفقه[٣]. ، يعتبر مصطلح «الشخصية الافتراضية» للذكاء الاصطناعي أو الروبوت أكثر دقة من مصطلح «الشخصية الإلكترونية»، حيث يعكس المصطلح الأول فكرة افتراضية قانونية ناشئة من الضروريات العملية والواقعية، بينما ينشأ المصطلح الثاني من الاعتبارات التقنية بدلاً من الاعتبارات القانونية يهدف هذا المصطلح إلى تمكين الذكاء الاصطناعي من الحصول

---

(١) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٥٧

(٢) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٦١

(٣) الدكتور همام القوصي، نظريةً الشخصية الافتراضية" للروبوت وفق المنهج الإنساني -دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي- بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي : https ilrc.com/archives/11322://

على شخصية قانونية تتناسب مع الأعمال أو التصرفات التي يقوم بها مع الآخرين، سواء كان مستقلاً في ذلك أو متأثرًا بالتدخل البشري. يضمن هذا المصطلح حقوق الذكاء الاصطناعي ويجعله مسؤولاً عن تبعات أفعاله تجاه الآخرين.

على الرغم من تأييد جانب من الفقه لفكرة منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية بناءً على الاعتبارات المذكورة، إلا أنهم يتحفظون حول نطاق هذه الشخصية ومدى تمتع الذكاء الاصطناعي بكافة الحقوق وما يترتب عليها من التزامات، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تثار تحفظات بشأن مدى إمكانية الاعتراف بهذه الشخصية لكل تقنيات الذكاء الاصطناعي دون استثناء.

حيث يرى بعض الفقهاء(١) أنه لا يمكن منح الشخصية القانونية لجميع تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويقصرونها على بعض التقنيات المتقدمة التي تمتلك قدرات استثنائية تمكنها من التصرف بطريقة مشابهة للإنسان، أي التصرف بشكل مستقل عن إرادة وتوجيه المصمم أو المستخدم ، اي في الحالات التي تتجاوز فيها هذه التقنيات مرحلة الذكاء الاصطناعي إلى ما يُعرف بمرحلة «الإدراك الاصطناعي».

وفي هذا السياق، يقول بعض الفقهاء القانونيين (٢)، أن تمتع الذكاء الاصطناعي بالحقوق القانونية في مجال براءات الاختراع، يتطلب تدخلًا تشريعيًا حاسمًا لتعديل القوانين التي تقصر منح براءات الاختراع على الأشخاص الطبيعيين فقط، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على الابتكار والاختراع بشكل مستقل عن التدخل البشري، مما يجعل من الصعب التمييز بين براءات واختراعات البشر وتلك الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. وبما أن الوضع قد وصل إلى هذا الحد، فلا يوجد ما يمنع من الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية للذكاء الاصطناعي، ومنها براءات الاختراع.

مع التطور التقني الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي وقدرته العالية على التعاون مع الآخرين والعيش بينهم حياة شبه كاملة بمجرد تشغيله، دعا بعض المتخصصين في هذا المجال إلى ضرورة منح تقنيات الذكاء الاصطناعي صفة الشخصية القانونية الإنسانية، ومساواتها بالشخص الطبيعي.

---

(١) د. محمد عرفان الخطيب ، مرجع سابق ، ص١١

(٢) في هذا المعني: Marie sovlez le droit de la Propriete intellectuelle a l epreuve des technologie robotique , la semouine Junidique , edu نقلا عن حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٦١

وهذا يستلزم إجراء تعديل جذري في الهيكل القانوني، بما في ذلك الدساتير والقوانين العادية، للاعتراف بالحقوق الكاملة «للمواطنين الإلكترونيين». عند الاعتراف الكامل بهذه الشخصية، لن يكون الذكاء الاصطناعي بحاجة إلى التدخل البشري، إذ سيحظى بالأهلية الكاملة والقدرة على ممارسة جميع التصرفات القانونية بحكمة، مستفيدًا من تجاربه الواقعية. وبهذا، يمكن تحميله المسؤولية القانونية عن أفعاله(١).

ان الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، كما لو كان شخصًا طبيعيًا، يثير تساؤلات حول طبيعة هذه الشخصية. فهل تمر هذه الشخصية بمراحل مشابهة لتلك التي يمر بها الإنسان، أم أنه يكتسبها كاملة من البداية؟ بمعنى آخر، هل سيكون هناك تقنيات ذكاء اصطناعي عديمة الأهلية، وآخرى ناقصة الأهلية، وثالثة كاملة الأهلية؟ أم أن الذكاء الاصطناعي، مثل الروبوتات، يبدأ عديم الأهلية، ثم يصبح ناقصها، إلى أن يصل إلى الأهلية الكاملة؟(٢)

في الواقع، فإن أهلية «الشخص الإلكتروني» أو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي وشخصيته القانونية لا يمكن أن تمر بمراحل الأهلية أو الشخصية التي يمر بها الشخص الطبيعي. إذ تعتمد الشخصية الإلكترونية على واقعه التقني ومدى تطور قدراته الذهنية، بالإضافة إلى قدرته على التفاعل مع الآخرين، سواء بشكل مستقل أو عبر إبرام التصرفات القانونية. توجد بعض الأشخاص الإلكترونيين والروبوتات ذات قدرات وإمكانيات محدودة للغاية، بحيث لا يمكن منحها الأهلية أو الشخصية القانونية، مما يشبه مرحلة انعدام الأهلية لدى الشخص الطبيعي. كما توجد روبوتات أخرى قادرة على التعامل مع الآخرين في نطاقات محددة أو تصرفات معينة، ما يشبه مرحلة التمييز لدى الشخص الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، هناك أشخاص إلكترونيون أو روبوتات تمتلك إمكانيات ذهنية متطورة، بحيث لا تقتصر قدرتها على التعامل أو التواصل مع الآخرين، بل تشمل أيضًا إدارة أموالها، التعلم من تجاربها السابقة، وتجنب الأخطاء مستقبلاً. ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أن هذا النوع يستوجب منحه الشخصية القانونية الكاملة، أو شخصية مماثلة للشخص الطبيعي في مرحلة التمييز.

في نهاية الدراسة يمكن القول ان التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي يطرح تحديًا قانونيًا جديدًا يتمثل في تحديد المسؤولية القانونية في حالة وقوع ضرر نتيجة لاستخدام هذه التقنيات. فبينما نعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من صنع الإنسان، فإن قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة

(١) د. همام القوصي : نظرية الشخصية الافتراضية ،مرجع سابق :

(٢) حمدي احمد سعد احمد، مصدر سابق، ص٢٦١

تثير تساؤلات حول مدى مسؤولية المصنع أو المبرمج أو، هذا التحدي يبرز الحاجة إلى تطوير أطر قانونية جديدة تتناسب مع هذه التكنولوجيا الناشئة.

ذلك لأنه لا يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن يحل محل الإنسان ككيان قانوني، فالشخصية القانونية هي سمة خاصة بالإنسان. وبالتالي، فإن التحدي الذي يواجه فقهاء القانون هو وضع نظام قانوني خاص ينظم علاقة الإنسان بهذه التقنيات، ويحدد المسؤوليات و الحقوق المتعلقة بهذه العلاقة. هذا النظام القانوني الجديد يجب أن يتعامل مع الذكاء الاصطناعي ككيان فريد من نوعه، وليس كإنسان أو كشيء، قد يتطلب الأمر الاعتراف بشخصية قانونية «افتراضية» لهذه التقنية، وهو مفهوم جديد وغير تقليدي في القانون.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي و اهميته، كما بينا الاتجاهات الفقهية التي تناولت بالبحث موضوع الشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال ذلك توصل الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات ويمكن ان نلخص اهمها بالاتي:

النتائج:

- يعتبر الذكاء الاصطناعي جزءا من مخرجات علوم الحاسوب و يهتم بانظمة معينة تتسم بالعديد من الخصائص ذات القدرات العالية على محاكاة العقل البشري في العديد من الخصائص مثل التعلم والقدرة على التفكير والاختيار واتخاذ القرار الحاسمة وتقديم الحلول لكثير من المشكلات ، وفي سبيل قيامها بذلك فهي لا تستلزم التدخل البشري.

- إن التطور السريع للذكاء الاصطناعي يفرض علينا جميعًا ضرورة التكيف مع هذه التقنيات الجديدة. فمن خلال تبني الذكاء الاصطناعي، يمكن للبلدان تحقيق تقدم كبير في مختلف المجالات، وتعزيز قدرتها على المنافسة على المستوى العالمي. إن تجاهل هذه التقنية يعني التخلف عن ركب التطور والتأخر عن الدول الأخرى

- لم يتفق الفقه القانوني على امكانية منح تقنيات الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، حيث ذهب فريق الى رفض الاعتراف لهذه التقنيات بالشخصية القانونية ويستندون في ذلك الى المبادئ الاساسية في القانون، بينما اعترف فريق اخر بالشخصية القانونية الكاملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي ، حتى طالب بعض انصار هذا الاتجاه بالمساواة المامل في الشخصية القانونية بين الذكاء الاصطناعي بالذكاء البشري.

- الى جانب الاتجاهين السابقين هنالك جانب فقهي يرى بضرورة البحث عن شخصية قانونية مناسبة للذكاء الاصطناعي ، تكفل له حقوقه وقيامه بما يقع عليه من التزامات وتوفر الحماية القانونية الكاملة للمتعاملين معه.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث يقترح مجموعة من التوصيات

- نتمنى على السلطة التشريعية ايجاد الالية القانونية المناسبة مع هذه التقنيات، مع متابعة التطور الهائل الذي انفرد به هذا المجال، على ان تضمن هذه الالية ما يتقرر لهذه التقنيات من حقوق وما يقع على عاتقها من التزامات، مع التشديد في وضع الضوابط القانونية التي تكفل الجوانب الاخلاقية عند التعامل مع هذه التقنيات.

- نتمنى على المشرع الاعتراف بالشخصية القانونية المناسبة لهذه التقنيات كونها اصبحت حقيقة واقعية لا يمكن انكارها او اغفالها او حظرها، وذلك على غرار الشخصية المعنوية التي منحها القانون لغير الانسان، مع مراعاة الخصوصية التي تتسم بها هذه التقنيات، وبيان الحدود الفاصلة بين النشاطات التي تقوم بها هذه التقنيات بتوجيه وتدخل من المستخدم وتلك التي تؤديها دون تدخل من اي طرف.

المراجع

١. سحر عبد الستار امام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، مصر.

٢. :سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، بدون طبعه، بدون نشر.

٣. أسماء بليليطة، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، جامعة الجزائر، العدد الاول، يناير٢٠٢٢.

٤. الكرار حبيب جهلول و حسام عبيس عوده ، المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت ، مجلة كلية الإمام الكاظم ، العدد ٦ ، ٢٠١٩ .

٥. سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٢٩٩ ، دبي ، الأمارات ، ٢٠١٧ ، ص٥

٦. حمدي احمد سعد احمد، **الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان : « التكييف الشرعي والقانوي للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي « (المنعقد في الفترة من ١١ إلى١٢ أغسطس ٢٠٢١م، **عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث.**

٧. محمد عرفان الخطيب ، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية ة مقارنة في التشريعين المدني التونسي و القطري في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧ ميلادي والسياسة الصناعية الاوربية للذكاء الاصطناعي الانسالات لعام ٢٠١٩م . بحث منشور بمجلة : BAU Journal – journal of Legal Studies – Volume ,٢٠٢٠ arcle ,٤ ,P.

والمنشورة على الموقع الالكتروني التالي : hp://digitalcommons.bou.edu.lb/lsjournalvol2020/iss2020/4

٨. عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٩. ليلى مقاتل ،هنية حسني ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطوير العملية التعليمية ، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع المجلد١٠/:العدد: ٤٠/السنة٢٠٢١.

١٠. نساخ فطيمة ، الشخصية القانونية للكائن الجديد . الشخص الافتراضي والروبوت ،بحث منشور مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس العدد الأول لسنة ٢٠٢٠ .

١١. سهام دربال، **إشكاليةٌ الاعتراف بالشخصيةٌ القانونيةٌ للروبوت الذكي** ،ً مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد ٤١. العدد ٦٢ ، مارس٢٠٢٢.

١٢. أحمد مصطفي الدبوسي السيد ، مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي صفة براءة الاختراع عن ابتكاراته ،هل يمكين ان يكون الذكاء الاصطناعي مخترعا وفقا للأحكام القانون الاماراتي، بحث منشور مجلة معهد دبي، القضائي ، العدد ١٣ السنة التاسعة رمضان ١٤٤٢ ، ابريل ٢٠.

١٣. همام القوصي : إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت وتاثير نظرية النائب الإنساني علي جروب القانون في المستقبل ، دراسة تحليلة استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الماضي بالروبوتات مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية ، العدد ٢٥ مايو ٢٠١٨ .

١٤. عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا ، إشكالية العلاقة بين البشر والآلة ، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٨ ، العدد ٥ ، السنة ٢٠١٩ .

٥١. علي فيلاحي ،نظرية الحق ، دار موفق للنشر ٢٠١١ .

١٦. مسعود بو رغده ، العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر كلية الحقوق ٢٠١٧ .

١٧. الدكتور همام القوصي، نظريةً الشخصية الافتراضية" للروبوت وفق المنهج الإنساني -دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي- بحث قيم منشور على الموقع الالكتروني التالي //:https :ilrc.com/archives/11322

١٨. مقال بعنوان: ما **هي استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية؟ منشور على الموقع الالكتروني التالي:** hps://www.thearabhospital.com/%D8%AA%D9%83%D 9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%A C%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D8%A7- -%D9%87%D9%8A

٩١. مقال بعنوان : تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي منشور على الموقع الالكتروني التالي: hps://marifeh.com/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82 %D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1- %D8%A7%D8%AA-

٢٠. مقال اخر بعنوان : أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية موضح أهم استخداماتها منشور على الموقع الالكتروني التالي : hps://04academy.com/blogs/news/%D8 %A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9

٢١. مقال بعنوان: مجالات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون منشور على الموقع الالكتروني التالي: hps://mawdoo3.com/%D 9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%AA%D8%B

٢٢. مقال: كيف يصبح الذكاء الاصطناعي أخلاقيا في العمليات العسكرية؟ منشور على الموقع الإلكتروني التالي :

hps://www.independentarabia.com/node/302881/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8 %B3%D8%A 9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D9%83 %D9%8A%D9%8